

النظرية النحوية بين التأصيل والتأليف : دراسة أصولية

إعداد : عبد الرحمن بلحنيش طالب دكتوراه علوم سنة رابعة بجامعة بيارت¹

تحت إشراف الأستاذ الدكتور أحمد عرايبي

ملخص:

لقد انضحت معالم الدرس النحوي ونضجت طيلة القرون الثلاثة الأولى للهجرة النبوية، أما أصول النحو كتأليف فقد تأخرت وكانت البداية مع ابن جني ثم ابن الأنباري فالسيوطي، وعليه فإن نخاتنا الأوائل لما جمعوا المدونة واستقرروها وقعدوا القواعد كان عملهم هذا وفق أدلة وأصول كالسماع والقياس، أما بقية الأدلة فكانت تبعاً، فالقول بأن النحاة نهجوا في الأصول نهج الفقهاء أمر مبالغ فيه؛ ومنه وجب تناول علم النحو لأنه السابق ظهوراً وإلى ظروف نشأته وكذا الرواد الذين كان لهم فضل التأسيس والتنظير والتأصيل ومن ثم التأليف، ولعل البداية تكون بتعريف علم النحو وفضله وشرفه ثم في الفرق بينه وبين علم أصول النحو.

الكلمات المفتاحية: النحو، أصول النحو، القياس، السماع، الإجماع، الاستصحاب، الاستحسان، الاستدلال، التنظير.

Summary:

The first grammar lesson landmarks became apparent during the first three centuries of the Prophet's migration, but the writing about the sources of grammar was delayed, and the beginning was with Ibn Djenni, Ibn Anbari and al-Suyūti.

The first grammarians-assembling and verifying what was written-had established grammatical rules in accordance with evidence such as listening and measuring and other evidence later on.

The grammarians had their own work, so saying that they only followed the path of the Islamic lawyers (el-Fokahaa) concerning the establishment of the rules is exaggerated.

Therefore, to avoid confusion, we must treat the subject of grammar as an independent science because it is the first in appearance and for its conditions of appearance ... We can begin by defining this science, its advantages Then the difference between the grammar and the sources of grammar.

¹ تاريخ الابداع : 2017-07-09 تاريخ الموافقة : 2017-09-15

مقدمة: بداية وضع النحو كانت غيرة على القرآن من أن يصيبه التحريف والتصحيف، وعلى العربية أن يصيب سمتها ومجاري كلمها هدم وانتهاك؛ ثم تطوّر الأمر إلى بحث عميق موصل لفهم الكتاب العزيز بالغوص في أغواره لاستخراج لآئته، وليس لهم في هذا سبيل إلا لغة القرآن-العربية- بمختلف فنونها، نحو وصرف، بلاغة ودلالة، فقه لغة وأصول. ومنه فقد كانت البداية مبكرة جدًا مع أبي الأسود الدؤلي ومن سار على نهجه كنصر بن عاصم وعنبسة الفيل، وصولاً إلى الخليل بن أحمد وسيبويه وغيرهم كثير، لا يحصيهم حد ولا عدّ كلّهم يخدم هذه اللغة منظرًا مؤصلاً ومقعدًا خدمة لها وللقرآن وتوطئة لمن دخل في هذا الدّين معتنقا وباحثًا.

التعريف بعلم النحو: نبدأ بتعريف النحو وأصوله لغة واصطلاحًا.

لغة: القصد والجهة كنحوت نحو المسجد، ونحوت نحوك: قصدت قصدك، ومررت برجل نحوك أي مثلك، ورجعت إلى نحو البيت أي جهته، وهذا الشيء على أنحاء أي أنواع، كما يقصد به المقدار كعندي نحو ألف دينار أي مقدار ألف دينار⁽¹⁾، قال الفاكهي: النحو لغة: يطلق على أحد معان: بمعنى القصد وبمعنى البيان وبمعنى الجانب وبمعنى المقدار وبمعنى المثل والنوع وبمعنى البعض وبمعنى القريب وبمعنى القسم⁽²⁾، وقد جمع هذه المعاني في نظم الإمام الدّاودي، فقال⁽³⁾:

لنحو سبعة معان قد أتت لغة جمعتها ضمن بيت مفردا مثلا

قصد ومثل ومقدار وناحية نوع وبعض وحرف فاحفظ المثلًا

فالأوائل من النّحاة لم يكونوا يعنون بالحدود لهذا العلم أو لغيره من العلوم إلا في عهد متأخر، بل كانوا إجرائيين عمليّين فهم يطبقون ويحسنون التطبيق، إلى أن خلف من بعدهم خلف خاصّة نّحاة القرن الثالث والرابع فأخذوا يضعون لهذا العلم التعاريف والحدود والمفاهيم فصار بهذا علم النحو أكثر تفصيلا وتنظيما .

اصطلاحًا: عرفه الفاكهي بقوله: " النحو علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم أفرادا وتركيبا "⁽⁴⁾، أما ابن جني فقد حده بـ " انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالثنائية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة

فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذَّ بعضهم عنها رد به إليها⁽⁵⁾، فمن خلال التعريفين ندرك أن الدراسة في علم العربية-كما كان يطلق عليها-تضم التحو والصرف معا وهو المقصود بالكلم (أفرادا وتركيبا)، لكن بعد أن اتجهت الدراسات إلى تناول الصرف كعلم مستقل عن التحو خاصة بعد تأليف المازني لكتابه (التصريف) والذي شرحه ابن جني في مؤلفه (المنصف) صار التحو يحدّد بـ: "علم بأصول"، يعرف بها أحوال الكلم إعرابا وبناء⁽⁶⁾، أي أنّ علم التحو يتناول بقواعده أحوال أواخر الكلمات، وفي هذا المعنى يسوق لنا أبو حيان جملة من التعاريف لهذا العلم فيقول: "قال الخضرأوي: التحو علم بأقيسة تغيير الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب". ومنه قال ابن عصفور في المقرب: "التحو علم يستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي اختلف منها" وقال صاحب البديع: "التحو هو معرفة أوضاع كلام العرب ذاتا وحكما واصطلاح ألفاظ حدّا ورسمًا" أو "هو صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصحّ ويفسد في التأليف ليعرف الصحيح من الفاسد"⁽⁷⁾. ورد في هذه التعاريف لفظ مقاييس وقواعد ندرك منه أن المعوّل عند النحاة كان القياس وهو سبيلهم في تقعيد القواعد حتى قيل: " أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم"⁽⁸⁾، وهذا الذي عناه ابن جني بانتحاء سمت كلام العرب، وأيضا هو المراد بقولهم: إنّما التحو قياس يتبع .

أمّا ابن السراج فقد حدّد يغلب عليه العموم دون التفصيل: "التحو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب"⁽⁹⁾. فهذه التعاريف تشير إلى القياسين اللغوي والتحوي. كما نجد من وضع له تعريفا على غرار تعريف الفقه "و أمّا التحو في الاصطلاح فهو العلم بالأحكام التحوية الجزئية المستنبطة من أدلتها التفصيلية"⁽¹⁰⁾، فهذا التعريف مطابق لتعاريف علماء الفقه و أصوله "العلم بالأحكام الشرعية العملية المستنبطة من أدلتها التفصيلية"⁽¹¹⁾، فتجد هذا الحدّ يرشدنا إلى تأثر النحاة المتأخرين بالفقهاء في وضع المصطلحات، لا في تقعيد العلم و التنظير له، فهذه المرحلة سابقة على غيرها. نختم هذه الحدود بما ورد عن ابن خلدون: "اعلم أن اللّغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لسانيّ، فلا بد أن تصير ملكة متقرّرة في العضو الفاعل لها وهو اللسان، وفي كل أمة بحسب اصطلاحاتهم، وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد لدلالة غير الكلمات فيها على الكثير من المعاني، مثل الحركات التي تُعيّن الفعل

من المفعول من المجرور أعني المضاف، ومثل الحروف التي تفضي بالأفعال إلى الدّوات من غير تكلف ألفاظ أخرى، فصار للحروف في لغتهم والحركات والهيئات أي الأوضاع اعتبار الدلالة على المقصود غير متكلفين فيه لصناعة يستفيدون ذلك منها، إنّما هي ملكة في ألسنتهم يأخذها الآخر عن الأول كما تأخذ صبياننا لهذا العهد لغاتنا. فلما جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم الأخرى والدول وخالطوا العجم تغيرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من المخالفات للمستعربين، والسمع أبو الملكات اللسانية، ففسدت بما ألقى إليها مما يغيرها لجنوحها إليه باعتياد السمع. وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسا ويطول العهد بها فينغلق القرآن والحديث على المفهوم فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه، مثل أنّ الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمبتدأ مرفوع، ثم رأوا تغيّر الدلالة بتغيّر حركات هذه الكلمات فاصطلحوا على تسميته إعرابا وتسمية الموجب لذلك التغيّر عاملا وأمثال ذلك، وصارت كلّها اصطلاحات خاصة بهم فقدروها بالكتاب وجعلوها صناعة لهم واصطلحوا على تسميتها بـ(علم النحو)⁽¹²⁾. نقلت هذا النص على طوله للدلالة على جملة من الأمور:

أولا : أنّ العرب في لغتها كانت تجري على السليقة لقوة ملكتها فكانت تعتمد على السمع فتحفظ ولا يجاريها في هذا أمة من الأمم، فهم يقولون ويعربون دون حاجة إلى قواعد. بل هي كامنة في أذهانهم. ثانيا: ما لجأ العرب (التحاة) في وضع قواعد اللغة إلّا بعد أن بدأت معالم الفساد تهدد الملكة اللسانية المعتمدة على السمع والحفظ بل صارت آيات القرآن محدّدة باللحن والتحريف والتصحيف.

ثالثا: ما ظهر فساد الملكة إلّا بعد أن خالط العرب العجم وخرجوا من جزيرتهم ناشرين للإسلام ولطلب الملك، فكان دخول التّاس من مختلف الأعراق والألوان خطرا يهدّد العربية في عقر دارها.

رابعا: وضعت هذه القواعد لصون اللسان العربي من الفساد المسمّى باللّحن وعونا لغير العرب.

خامسا: ما وضعت القواعد إلّا لتيسير فهم القرآن أساسا والحديث التبوي لأنّها باللسان العربي.

*شرفه والغاية منه: علم التّحو علم جليل القدر يقدر على كثير من العلوم، حيث لا يمكن إدراك هذه العلوم والإحاطة بها ولا بكنهها إلّا إذا كان طالبا على قدر من علم التّحو إذ هو كالآلة في يد صاحبها تعينه على مراده فيما هو عازم عليه. فن: "علوم اللسان العربي أربعة: وهي اللغة والتّحو والبيان والأدب، ومعرفتها ضرورية على أهل الشريعة حيث أنّ مأخذ الأحكام الشرعية من مصدري القرآن والسنة وهي

بلغت العرب، ونقلتها من الصحابة والتابعين عرب، فشرح العويس والمشكل من لغتهم، فلا بد من معرفة العلوم المتعلقة بهذا اللسان لمن أراد علوم الشريعة، والمقدم من هذه العلوم هو النحو، إذ يتبين به أصول المقاصد بالدلالة فيعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجهل أصل الإفادة والجهل به إخلال بالتفاهم⁽¹³⁾.

والمقصود إجمالاً أن النحو ما نشأ ولا وُضع إلا من أجل العلوم الإسلامية فطالب الفقه وأصوله والقرآن وتفسيره لا بد أن يكون على قدر معقول من كلام العرب وكيف يجري في سننه خاصة أن القرآن نزل بلسان عربي مبين، فلا يمكن إدراك جزئيات هذا اللسان وكلياته إلا بالوقوف على الإعراب وعلى العوامل والمعمولات وحروف المعاني وغيرها. وفي هذا المعنى يقول الحباس: "كان علماء الإسلام يعتبرون أن النحو العربي أداة أساسية لكل عالم في مختلف التخصصات، لأن العلوم الإسلامية مستنبطة من الكتاب والسنة، وهما باللسان العربي، فوجب حينئذ معرفة العلوم اللغوية من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"⁽¹⁴⁾. ويقول: "وانطلاقاً من هذا المقام قام العلماء بدراسة العلوم اللغوية من نحو وصرف ولغة حتى اشترطوا في القراءة الصحيحة أن تكون موافقة لوجه من وجوه العربية ولو احتمالاً، واشترطوا في المجتهد والفقيه أن يكون على دراية بعلوم اللسان العربي"⁽¹⁵⁾. وعلوم اللسان هي علوم العربية، ذكرها الحضري بقوله: "كان في الأصل يعم اثني عشر علماً: اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والخط والعروض والقافية وقرض الشعر والإنشاء والتاريخ ومنه المحاضرات"⁽¹⁶⁾. ومنه نعم، ويعلم الكثير أن النحو كان مطلب القاضي والداني لأنه الضابط للسان نطقاً وكتابة، وقد صدق الناظم حين قال:⁽¹⁷⁾

النحو يصلح من لسان لألكن والمرء تكرمهُ إذا لم يلحن
فإذا طلبت من العلوم أجلاًها فأجلها نفعاً مقيم الألسن

لهذا تجد الأشراف من العرب يحرصون على الفصاحة والبيان، ويتخوفون التصدر للكلام، فهذا الخليفة عبد الملك بن مروان قيل له: "قد عجل عليك الشيب؛ فقال: شيتني ارتقاء المنابر وتوقع اللحن"⁽¹⁸⁾، وهو القائل: "الإعراب جمال للوضع، واللحن هجنة للشريف"⁽¹⁹⁾.

ومنه ندرك مقدار ما كان يتنافس فيه الناس يوم ذاك، والدروة التي كان يطمح إليها كل فصيح أو يتمثلون بأن بلغوا الفصاحة تلقياً من أهلها في البوادي والقفار دون تلقين أو تعليم:

فهذا الذي دفع الناس إلى طلب العربية وخاصة النحو واللغة لينالوا بها رئاسة وإمامة وقرباً عند الخلفاء والأمراء، فقد تقربوا به أو طلبوا لأجله فصاروا مؤدّين لأولادهم كالكسائي والفراء وغيرهما. "فالتحو وسيلة المستعرب وسلاح اللغوي وعماد البلاغي وأداة المشرع والمجتهد، وهو من علوم الآلة الموج إلى العلوم العربية والإسلامية جميعاً، فليس من المبالغة أن يصفه الأعلام السابقون بأنه ميزان العربية والقانون الذي تحكم به كل صورة من صورها".⁽²⁰⁾ ولا بأس أن نشير إلى مفهوم الإعراب والذي كان يطلق على النحو حتى أنه ليتلبس به فهو منه، وغايته؛ ذكر السيوطي خطره فقال: "الإعراب من العلوم الجليلة التي اختص بها العرب، إذ هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ولولاه ما ميّز فاعل من مفعول ولا مضاف من منوع ولا تعجب من استفهام.."⁽²¹⁾، ويضيف مبيّناً دوره: "فأما الإعراب فبه تميّز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين فذلك لو أنّ قائلاً قال: ما أحسن زيد، غير معرب، لم يوقف على مراده، فإذا قال ما أحسن زيداً! أو ما أحسن زيد، أو ما أحسن زيد؟ أبان بالإعراب عن المعنى المراد، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم فهم يفرقون بالحركات وغيرها من المعاني"⁽²²⁾.

لهذا تجد كثيراً من التّحاة حاولوا أن يحدّوه بحدود وتعريف تكون له جامعة مانعة فهذا ابن يعيش يعرفه بقوله: "والإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها"⁽²³⁾. أما ابن هشام فقد حدّه بقوله: "أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة"⁽²⁴⁾. ونفس الحد نجده عند ابن التّائلم يعرفه بقوله: "أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر المعرب"⁽²⁵⁾. وابن جني في الخصائص يحدّه: بـ "الإبانة عن المعاني بالألفاظ"⁽²⁶⁾. فكلّ هذه الحدود تتفق على الإبانة عن المعاني بالإعراب وما الإعراب إلا أثر يظهر في آخر المعرب نتيجة دخول العوامل عليه.

قد ذكرنا فيما سبق من البحث أنّ النحو علم جليل القدر له خطره عند العرب والمسلمين، إذ يعدّ الميزان الذي يضبط المتكلم والكاتب والمجتهد، انبرى له الأخيار من علماء الأمة تقعيداً وتنظيراً وتأليفاً خدمة للنص القرآني أولاً وللعربية ثانياً خاصة وأن هذا القرآن نزل بلسان عربي مبين، لهذا نشأته كانت مبكرة جداً، والسر كما لا يخفى على أحد هو ظهور ما غيّر حياة العرب جذرياً وهو الإسلام، ديناً وتعليماً وحياة للعرب وللعالمين، ومنه نجد الإقبال عليه من شتى الأمم والأجناس والأعراق، ومن كلّ الملل

والتحل. لذا فغير العرب كثير، فهم بحاجة إلى فهمه ومعرفته واعتناقه، وسيلهم إليه العربية فكان حتماً أن تقعد القواعد بوضع النحو ليكون أداة طيعة تسهل تلاوة القرآن وإعرابه وفهمه فينأون به عن اللحن والخطأ ولأغراض أخرى .

علم أصول النحو (تعريفاً ووضعا):

لا يفهم الكلّ إلا بفهم مفرداته، أن بتناول أجزائه لغة واصطلاحاً نحاول بيان مفهوم الأصل وكذا مفهوم النحو في هذا الجزء، كما نتناول علم أصول النحو باعتباره مركب من جزأين، وبعدها نبين عدد هذه الأصول ومن كان له فضل السبق في الحديث عنها التأليف فيها.

تعريف لفظ "أصول" لغة: "الأصل: أسفل كلّ شيءٍ وجمعه أصول، والأصل الحسب"⁽⁴⁴⁾، وأصل الشيء ما منه الشيء كالوالد للولد، والشجرة للغصن، أو هو ما يُبنى عليه ومن ذلك أصل الجدار وهو أساسه، وأصل الشجرة الذي يتفرع منه أغصانها، قال الله تعالى: {ألم تر كيف ضرب الله مثلاً كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء} سورة إبراهيم- 26.

سواء كان البناء حسباً كبناء السقف على الجدران، أو معنوياً كبناء الحكم على دليله والمعلول على علته⁽⁴⁵⁾، أو هو عبارة عما يفتقر إليه ولا يفتقر هو إلى غيره، أو هو المحتاج إليه⁽⁴⁶⁾، وهو الذي يخرج منه الفرع أي متى ذكر الأصل إلّا وذكر معه الفرع، والمعلوم عند نخاتنا أنّ الفرع في حقيقته أصل مغير بمعنى أنّ الفرع يبنى على الأصل بزيادة كبناء المعرفة على التكرة وبناء المؤثث على المذكر وبناء المثني والجمع على المفرد؛ فالتعريف وتاء التأنيث والألف والتون والواو والتون زوائد لحقت بالفرع لتمييز عن الأصل، كما يزداد الولد ويتفرع عن أبيه والغصن عن الشجرة.

أمّا عن الأصل **اصطلاحاً**: فقد أريد به الزاحج والمستصحب والقاعدة الكلية والدليل، "ولعلّ الأوفق بالمقام الرابع كما يقول كثير من علماء الأصول"⁽⁴⁷⁾. هذا عند الفقهاء، أمّا عند النحاة فنجد محمد عبيد يعرف أصول النحو بـ: "الأسس التي يبنى عليها هذا النحو ومسائله وتطبيقاته ووجهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم، وكانت لمؤلفاتهم كالترايين التي تمدّ الجسم بالحيوية والدم"⁽⁴⁸⁾، يشير الدكتور بهذا التعريف إلى نقطة أساسية ألا وهي المركّزات التي يبنى عليها النحو، فلا شك أنّ هذا أمر يجب الوقوف عنده، إذ أنّ من المؤلفين المشتغلين بالعربية يرون أنّ أول مؤلف في أصول النحو العربي يعود إلى ابن السراج صاحب (الأصول في النحو)، ومن هؤلاء سليمان ياقوت إذ قال: "نشطت الدراسات

اللغوية المبتكرة نشاطا كبيرا أسفر عن تنويع حركة التأليف في النحو باختراع علم أصول النحو على يد أبي بكر محمد بن السري السراج المتوفى سنة (316هـ)، الممثل في كتابه أصول النحو الكبير والصغير وأبي القاسم الزجاجي (ت 337هـ) لكتابته الإيضاح في علل النحو، وإتمام ذلك على يد أبي علي الفارسي (ت 377هـ) وتلميذه ابن جني (ت 392هـ) لكتابته الخصائص، ونرى من بعد هؤلاء أبا البركات بن الأنباري (ت 577هـ) الذي اتسمت مؤلفاته بالتعليل والقياس، والعمق في الجدل والأدلة، من هذه المؤلفات: لمع الأدلة والإعراب في جدل الإعراب والإنصاف وأسرار العربية، ثم نجد السيوطي (ت 911هـ) في مؤلف له يحمل اسم الاقتراح في علم أصول النحو، وهو العلم الذي يبين مناهج الاستنباط في النحو والطرق التي نعرف بها علل الإعراب⁽⁴⁹⁾. هذا الكلام لم يسلم من النقد، غير أن من الباحثين من اعترض على كون كتاب ابن السراج يتحدث في أصول النحو إذ اعتبر كتابا في النحو ليس إلا، ومن هؤلاء تمام حسان إذ يقول: "وهناك كثير من الكتب التي تحمل كلمة الأصول ولكنها لا تعرض منهج النحاة من حيث هو منهج، وإنما تعني بأصول القواعد النحوية ككتاب الأصول لابن السراج وجمل الأصول للزجاجي ونحوهما"⁽⁵⁰⁾، ولعل هذا الخلط وقع فيه أيضا محمد عبيد حين أشار إلى أن أول كتاب يحمل لفظ أصول كان مع ابن السراج من خلال مؤلفه (الأصول في النحو)⁽⁵¹⁾. ومنهم عبد الرزاق السعدي الذي يرد مثل هذه الادعاءات فيقول: "ولكن هناك من يرى أن أول من دق أصول النحو ابن جني وليس ابن السراج، ويرى أن كتاب الأصول لا يعني أصول النحو وإنما يعني القواعد النحوية التفصيلية، ولا يعني الأدلة النحوية الإجمالية، وما هو -الأصول في النحو- إلا كتاب نحوي كغيره من كتب النحو"⁽⁵²⁾، كما يشير الحاج صالح إلى نفس الفكرة، إذ يقول: "إن كتاب ابن السراج هو في أحكام النحو المستمرة أو قوانينه، اللهم إلا تلك الفقرة التي ابتدأ بها كتابه في تقسيم اعتلالات التحوين"⁽⁵³⁾. وحسب للخلاف نذكر قول ابن جني وهو يتحدث عما قام به هو وما قام به ابن السراج، يقول: "وذلك أننا لم نر أحدا من علماء البلدين-البصرة والكوفة- تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، فأما كتاب الأصول لأبي بكر فلم يلم فيه بما نحن عليه إلا حرفا أو حرفين في أوله، على أن أبا الحسن الأخفش كان قد صنف في شيء من المقاييس كتيباً إذا أنت قارنته بكتابنا هذا علمت بذلك أننا بنينا عنه فيه وكفيناه كلفة التعب به"⁽⁵⁴⁾، فلعل إشارة ابن السراج في مقدمة كتابه إلى العلل، هو الذي دفع من قال أنه تناول أصول النحو. وفصل الخطاب يحسم بكلام ابن السراج إذ يقول:

"وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع لأنه كتاب إيجاز"⁽⁵⁵⁾، وقد وجد تمام حسان للمسألة تخريجا فقال: "ولعل ابن السراج حين أطلق على كتابه عنوان الأصول قصد إلى أن الكتاب يشتمل على أصول القواعد في الأساس، وإن كان يتبع كل أصل من هذه الأصول طائفة من المسائل تحت عنوان (مسائل من هذا الباب)"⁽⁵⁶⁾، وقد ذكره في ثنايا كتابه حينما فرق بين أصل القاعدة وأصل الوضع.

بين عبد الإله نيهان نقلا عن عبدالسلام المسدي (الأسلوب والأسلوبية ص: 134)، ما قوله: "وقد كان التفكير العربي الإسلامي كلما نضج علم من العلوم عكف على دراسة أسسه النظرية ومبادئه العامة دراسة نقدية، وكان كلما فعل ذلك أخذ اسم العلم وأضاف إليه كلمة أصول وهكذا كان ظهور أصول الفقه وأصول الكلام وأصول النحو"⁽⁵⁷⁾، بمعنى أن لفظ الأصول كان تنويجا لجهود سابقة قام بها علماء خدموا هذا العلم فلما بلغ الاستواء كانت كتب الأصول الوعاء الذي صبت فيه واحتوته.

هذا عمن وضع أصول النحو كتأليف، لكن من حيث التقعيد واستنباط القوانين والإجراء عليها، فلا شك أن هذا سابق على التدوين، فعلم الأصول كان وليد البدايات الأولى لنشأة النحو ونموه ونضجه ، ومعلوم أن القياس لا ينعقد إلا بعد أن يتضح الأصل والفرع ثم العلة الجامعة وختاما الحكم، فهنا بدأت تتضح معالم النظرية النحوية ولم تكتمل إلا بالخليل وسيبويه. فيونس بن حبيب والخليل بن أحمد كانت لهما رحلات إلى صحاري وبادي الحجاز وما جاورها من أرض اليمن والعراق لمشاهدة القبائل والأعراب لجمع المسموع (المدونة)، وهذا أصل من أصول النحو، فإذا من هذا تتضح أصول النحو وهي السماع والقياس والتعليل. والأدلة على هذا كثيرة، فما جرى بين ابن أبي إسحاق الحضرمي والفرزدق من نقد وسجال، فقد عاب الحضرمي على الفرزدق مخالفة القياس في قصيدته المشهورة لآل مرونة ، حتى وصف بأنه أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل، وقد تبعه في ذلك تلميذه عيسى بن عمر (ت 149هـ) في القول بالقياس، بل وانتقاد الفصحاء من العرب الجاهلين كالنابغة الذبياني⁽⁵⁸⁾، فهذا تلميح متا على أن القياس عمدة أصول النحو، وأنه كان مسارا للنحو في نشأته قرينا للسمع الذي كان اللبنة التي اعتمد عليها الاستقراء والتصنيف.

نعود فنقول أن هذه الجهود التي امتدت إلى ثلاثة قرون هيأت لعمل أصول النحو خاصة وأن العلوم الإسلامية-أصول الفقه وعلم الكلام وعلوم القرآن- قد عرفت تأصيلا وضبطا من خلال عدة

مؤلفات ككتاب الرسالة للشافعي وكتب الأحناف ، وهو ما ألمح إليه ابن جتي حين قال: "لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الفقه والكلام.." ⁽⁵⁹⁾، فمن هذا التصعد كثير من العلماء ابن جتي بمؤلفه (الخصائص) أول من تطرق إلى أصول النحو بتناوله لموضوعات السماع والقياس والعلل والوضع والإجماع والاستحسان مع التمثيل والإجراء في كل قضايا النحو.

ولعل الإسهاب والاستطرادات هي التي جعلت من السيوطي يذكر أنه أخذ من الخصائص رغم خروجه عن أصول النحو إذ يقول: "واعلم أنني قد استمدت لهذا الكتاب كثيرا من كتاب الخصائص لابن جتي فإنه وضعه في هذا المعنى، ليس مرتبا، وفيه الغث والthin والاستطرادات" ⁽⁶⁰⁾، وهو نفسه ما أشار إليه الباحث بن لعلام: "وليس شيء يؤخذ عليه إلا ما يعوزه كتابه من تبويب لأصول النحو وإدراج جزئياتها ومسائلها تحتها، وقد تناثرت عنده هنا وهناك من غير إحكام تام لأبوابه، ولا بد أن يلتبس له عنده فهو أول مؤسس لعلم أصول النحو" ⁽⁶¹⁾، و يؤكد الباحثون: "أن أول كتاب لا يزال موجودا عاج أصول النحو وأدلته هو كتاب الخصائص ، وإن جاءت مباحثه مفرقة وأظن أن أول كتاب يخص كلمة أصول النحو ولا يزال موجودا هو لمع الأدلة للأنباري" ⁽⁶²⁾، فالخصائص أسبق كتاب يصرح بأصول النحو لكن سوء التبويب والاستطرادات جعلت كتاب لمع الأدلة لأي البركات يرضى بالقبول في أنه أول كتاب يخص للأصول ثم يليه كتاب الاقتراح في أصول النحو للسيوطي.

وقد أوضح عبد الرزاق السعدي أن ابن جتي "أرسى كثيرا من قواعد أصول النحو بشكل لم يسبقه إليه أحد في كتابه الخصائص الذي وضع فيه قوانين لغوية ونحوية وصرفية بتقسيمات جديدة وتطور واضح، فقد تعرض للسمع والقياس والعلل الأوائل والثواني والثالث وتعرض للاطراد والشذوذ وتحدث عن الإعراب وأثره وعن العامل وعمله وتكلم في الاستحسان والإجماع وفي التعارض والترجيح والاحتجاج. إن ابن جتي فتح آفاقا رحبة لمن بعده ووضع أصولا في اللغة، والنحو كان معظم الباحثين بعده عالة عليه غير أنه لم يجعل كتابه مستقلا في هذه المباحث وإنما تجاوزها إلى علم اللغة ومفردات النحو وقواعد الصرف وعلم الأصوات وغير ذلك من علوم العربية، فلذلك لم يعد أول من ألف في أصول النحو بشكل منفرد. ثم يأتي الكمال أبو البركات الأنباري، ليرفع القواعد التي أرساها من سبقه من العلماء فيجمع المتفرق منها وينظمها في أبواب وفصول مرتبة ويطلق عليها علم أصول النحو و ذلك في كتابه (لمع الأدلة في أصول النحو)" ⁽⁶³⁾. فإذا كان كتاب الرسالة ممثلا لأصول الفقه وعُدَّ به عملا عملاقا

للإمام الشافعي، فإن أصول النحو تأخر ظهوره، أو ظهر متدرجا على نحو جزئي مستفيدا من نضج العلوم الشرعية (كأصول الفقه والكلام)، وقد صوّر هذه النشأة المتدرجة سعيد الأفغاني حين قال: "لم يكن لنا إلا محاولات جزئية في مسائل قام بها نوابغ أذكاء أقوياء كالفارسي وابن جني، لكن أحدا لم يحاول وضع تصميم لإحداث فن أصولي في اللغة كما فعل أهل الشرع حتى جاء ابن الأنباري"⁽⁶⁴⁾. فابن الأنباري صاحب الإنصاف هو أول من جرد كتابا نظريا في أصول النحو على النمط الذي جرى عليه الأصوليون في تأليفهم كتباً في أصول الفقه، وقد نص ابن الأنباري على ذلك في مقدمة كتابه حيث ابتدأه بشرح معنى أصول النحو وبيان فائدته"⁽⁶⁵⁾ لنا أن نلفت النظر أنّ مصطلح الأصل والدليل كان لهما مفهوم واحد حسب الدكتور ماهر التواحي وقال أنّ أول من استخدم لفظ مصطلح (أصول النحو) ابن السراج، ثم استخدمه ابن جني، ولم يقع تعريف له إلا في القرن (06 هـ) على يد أبي البركات ابن الأنباري"⁽⁶⁶⁾. نسب ابن الأنباري لنفسه وضع أصول النحو فقال: "علوم الأدب ثمانية: اللغة والنحو والتصريف والعروض والقوافي وصناعة الشعر وأخبار العرب وأنسابهم ثم قال: وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما، علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو..⁽⁶⁷⁾ لقد بينا سابقا أن ابن الأنباري أول من قدم تعريفا لأصول النحو بقوله: "معنى أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروع وأصوله، كما أنّ أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله"⁽⁶⁸⁾، وعرفه في موضع آخر فقال: "أدلة صناعة الإعراب يقصد بها أدلة النحو ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال"⁽⁶⁹⁾، فأنت تلاحظ أنّ ابن الأنباري من خلال التعريفين يشير إلى التعريف الإضافي في أصول النحو، ويعددّها-الأصول- حتى جاء السيوطي فحدها فقال: "أصول النحو: علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"⁽⁷⁰⁾، بعدها قدم شرحا على غرار علماء أصول الفقه لهذا التعريف، فذكر: أن معنى علم صناعة، وقولي عن أدلة النحو يخرج كل صناعة سواه، وسوى النحو وأدلة النحو الغالبة أربعة. قال ابن جني: في الخصائص أدلة النحو ثلاثة: السماع والقياس والإجماع، وأهمل استصحاب الحال. وقال ابن الأنباري في أصوله: أدلة النحو ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال فزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع"⁽⁷¹⁾. فالتفق عليه السماع والقياس والمختلف فيه ما دونها.

ومما سردناه نلاحظ أنّ السيوطي جمع الأدلة التي قال بها كل من ابن جني وابن الأنباري فصارت عنده أربعة السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال هكذا وبهذا الترتيب. لكنّ الملاحظ أنّ

ابن جتي أغفل الاستصحاب عندما ذكر الأدلة لكتته أفرد له فصلا في خصائصه، وابن الأنباري لم يذكر الإجماع في أدلته بيد أنه ذكره في مسائل الخلاف. ومن المحدثين تمام حسان الذي يقدم استصحاب الحال على القياس عند ترتيب الأدلة فيقول: "وهكذا عقدت العزم على محاولة الكشف عن تفاصيل النظر في هذا الدليل-الاستصحاب- وأن أضعه موضعه الصحيح في ترتيب الخطة التحوية متوسطا بين السماع والقياس، لأن القياس لا يكون إلا بعد أن يتضح الأصل والفرع"⁽⁷²⁾.

أما عن فائدة هذا العلم فقد بين ابن الأنباري فضله إذ قال: "وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الإطلاع على الدليل، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب"⁽⁷³⁾، إن هذا العلم كعلم أصول الفقه يمكن طالبه من أن يكون على بيئة من قواعد الكلام العربي وكيف يجري سننه، وأنه إذا علم حكما نحويا إنما يعلمه بالأدلة لا تقليدا ونقلًا عن غيره، بل بالتأمل يعرف نظام اللسان العربي كيف يجري. ثم يعرف الدليل فيقول: "والدليل ما يرشد إلى المطلوب، وقيل معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في العادة اضطرابا"⁽⁷⁴⁾، والملاحظ أن تعاريف ابن الأنباري والسيوطي والشاوي شبيهة بتعاريف علماء أصول الفقه وهذا ما يوضح تأثرهم بهم، أو لنقل أن التاحة كانوا في الأصل فقهاء، وبهذا يتداخل العلمان أصول النحو وأصول الفقه، فالحدود متشابهة.

الفرق بين علم النحو وعلم أصول النحو: أخيرا و جريا على سنن علماء الفقه حين فزقوا بين الفقه وأصوله، نحاول في هذه المساحة التفريق بين النحو وأصوله. وعليه نشير أنه لا نحو دون أصول، والمقصود أن التاحة في تفكيرهم النحوي ودراستهم للمدونة ومحاولة تجريد القواعد والكليات إنما كانوا ينتهجون في عملهم هذا وفق أصول يعتمدون عليها، "إن أصول النحو كانت مدركة ومطبقة منذ عصر الزرّاد كهبد الله الحضرمي وأبي عمرو بن العلاء، لأن الدراسة التحوية لا بد أن تبنى على أسس عقلية وعقلية"⁽⁷⁵⁾، والمقصود بالأسس العقلية السماع بمشاهدة الأعراب عند جمع المدونة من كلام العرب، يضاف إليها القرآن الكريم أفصح كلام على الإطلاق ثم السنة النبوية على اختلاف بين التاحة في حجيتها، ثم القياس عمدة علم أصول النحو. يقول أبو المكارم: "إن التفكير التحوي هو دراسة الخطوط الرئيسية العامة التي سار عليها البحث النحوي والتي أثرت في إنتاج التاحة وفكرهم على السواء، وهذه الخطوط العامة قديمة جدًا في البحث التحوي حتى إن من الممكن أن نردّها إلى البداية الباكّة لنشأة البحث في النحو العربي"⁽⁷⁶⁾.

فالتحاة عندما جمعوا المدونة واستقروها إثمًا ساروا وفق قواعد وأسس وهي الخطوط العامة، ترجع إلى السماع والقياس اللذين انتهجهما الحضرمي وابن العلاء والخليل.. "إن علم أصول النحو هو المحاولة المباشرة من التحاة لدراسة هذه الخطوط التي اتبعت في الإنتاج النحوي، وهي محاولة جد متأخرة فترة طويلة عن الوجود الواقعي لأصول التفكير النحوي"⁽⁷⁷⁾، أي أن محاولة وضع أصول للنحو كتنظيم وتأليف حدث في مرحلة متأخرة عن القرنين الأولين للهجرة متمثلة في محاولات الرماني والزجاجي وابن السراج، أما المحاولة الحقيقية فتعود إلى ابن جني في خصائصه بإجماع العلماء حينما تحدث عن السماع والقياس والعلة والإجماع والاستحسان. يرى الحباس أنه: "يجب أن لا يغيب عن أذهاننا أن تطبيق الأصول شيء والتنظير لها شيء آخر"⁽⁷⁸⁾، فتطبيق التحاة لهذه الأصول وبنائهم للقواعد كان يسير وفق أصول كامنة في عملهم يصرحون بها تارة ويلتمحون تارة أخرى، أما المحاولة المباشرة لوضع أصول للنحو كأصول الفقه كان مع ابن الأنباري والسيوطي ويحيى الشاوي. يقول الكندي: "إن علم أصول النحو هو العلم الذي يدرس الأدلة الإجمالية التي يستطيع بها الأصوليون من التحاة أن يتوصلوا إلى الأحكام النحوية، وهذه الأدلة وضوابطها هي التي تشكل نظرية النحو التي يلتزم بها التحاة في تطبيقاتهم وما يعرض لهم من مسائل نحوية، فهو علم يشتغل به المجتهدون من التحاة لا التحاة أنفسهم"⁽⁷⁹⁾، لقد رسم علماء الأصول للتحاة نهجا وقواعد يسرون عليها في وضع النظرية النحوية "فإذا كان النحوي يسعى إلى حفظ قواعد العربية وتطبيقها وتعليم غيره إيّاها، فإنّ الأصولي هو الذي يعرف الطريقة التي توصل إلى وضع القواعد وضعا سليما مستندا إلى الأدلة الصحيحة المعترف بها"⁽⁸⁰⁾، وهذا ما يؤكده أحد الباحثين بقوله: "اعتمد التحاة العرب في تععيد العربية ووصف بنيتها النحوية ثلاثة أصول شكلت مكونات منهجهم وهي السماع والقياس والتعليل.. فالسماع في النظرية النحوية كونه المادة المدروسة التي لا تشتمل على تجريد لأنها لا تتجاوز النقل والاستقراء، ونهض القياس بترتيب المادة المدروسة وتصنيفها وفقا لضوابط توصل إلى الحكم وذلك بإخراج المادة المشتقة في صورة منظمة تساعد على وضع قواعد تصنفها وتفسرها. وجاء التعليل قسما للقياس والسماع"⁽⁸¹⁾. لذلك عرّف كثير من التحاة علم النحو بأنه "علم يستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها"⁽⁸²⁾. وهنا تتجلى التفرقة بين البحث في الأصول والبحث في الفروع كالفقه تماما فالفقهاء غير الأصوليين إذ كانوا دوما يبحثون في الفروع والمسائل الفقهية بينما المجتهدون من علماء الأصول كانوا يبحثون في الأدلة من نقل

إجماع وقياس واستصحاب حال. "و منه فأن تلك الأسس أو الأدلة التي أشرنا إليها كانت موجودة عند الأوائل من النحاة قبل إفرادها بالبحث و الدرس، أو قبل تدوينها في أعمال علمية مستقلة وكانوا يستخدمونها في التعرف على قواعد التركيب النحوي ، فالقياس - مثلاً - استخدمه النحاة في توجيه الآراء وحسم الخلافات، وتخرج الشواهد قبل أن يبحثوا في تعريفاته وأركانه و طرق استخدامه ، لذلك نستطيع أن نقول إن علم النحو سابق في النشأة والوجود على علم أصول النحو"⁽⁸³⁾، فميدان أصول النحو هو دراسة الأدلة والقواعد المؤدية إلى استنباط الأحكام النحوية الفرعية كقاعدة المبتدأ اسم مرفوع معرفة، لكن كيف تم الوصول إليها؟ وصلوا إليها من خلال استقراء المدونة المتوصل إليها بالسماع، ثم بضرب من الحمل والقياس. ومؤكّد هذا ما قاله ابن لعلام عن أصول النحو: "علم تعرف به أدلة النحو وأقسامها وكيفية إجرائها لأجل الاستدلال على أحكام النحو وإثبات صحة هذه الأحكام"⁽⁸⁴⁾، ومن هنا تبيّن الفارق بين علم النحو و علم أصول النحو، فعلم الأصول يدرس أدلة النحو الإجمالية كالسماع والقياس والاستصحاب وهي التي ذكرها السيوطي في اقتراحه: "علم أصول النحو هو العلم بقواعد النحو وأدلتها الإجمالية التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام النحوية الفرعية وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"⁽⁸⁵⁾، فقد زاد على تعريف ابن الأنباري لفظ حال المستدل أي المجتهد. في حين أن علم النحو يتمثل في دراسة الأحكام الجزئية المستنبطة من الأدلة التفصيلية المستندة على الأدلة الإجمالية، كما وجدنا من يعرف علم النحو على نمط تعريف الفقه فقالوا: "هو العلم بالأحكام النحوية الجزئية المستنبطة من أدلتها التفصيلية"⁽⁸⁶⁾، مثل ما فعل ابن السراج، وقد نهّنا إلى خطأ من نسب وضع الأصول إليه إذ ما مؤلفه إلا كتاب في النحو اشتمل على قواعد وقوانين النحو وهي المقصودة بالأدلة التفصيلية، والفضل في وضع الأصول يعود إلى ابن جني "الذي وضع كتابه الخصائص و الذي يعدّ البداية العلمية المنظمة للبحث في علم أصول النحو، وبيان أسسه المنهجية.. وجهوده في هذا المجال وهو جهد المؤسس"⁽⁸⁷⁾. يقول السعدي: "هذا على مستوى التأليف في علم أصول النحو، أما من حيث المادة العلمية وأدلة الاستنباط، فإن فكرة أصول النحو جاءت مواكبة لولادة النحو العربي في القرن الهجري الأول كما تقدم وقد رأيت -بعد متابعة واستقصاء- أن النحو وأصوله صنوان نشأ معا، فالروايات تشير إلى أن وضعه كان قائماً على التعليل والتحليل والمقايسة والسماع، وهذه جزء من أبحاث أصول النحو، وعلى هذا فإن الفروع النحوية وأصولها كانا توأمين ولدا معا ونميا سوياً دون تفريق بين فرع وأصل"⁽⁸⁸⁾، لقد نشأت

على مرّ الأيام قواعد نحوية وقواعد أصولية، فالقواعد النحوية تتعلق بالكلام وإصلاحه وتركيب الجملة المفيدة تركيباً سليماً وهو المقصود بقول ابن جني (انتحاء سمت كلام العرب) ومنه الوصول أيضاً إلى أنّ كل حرف مبني، والفاعل ونائبه مرفوعان، والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وهكذا وهو ما اشتمل عليه مؤلف ابن السراج، الذي يقول عنه خميس الملمخ: "يبدو أنّ كتاب الأصول كتاب في النحو، حاول فيه ابن السراج تقديم نحو محدد القواعد مرتّب المسائل واضح الأحكام بأسلوب سهل مختصر، وليس كتاباً في علم أصول النحو"⁽⁸⁹⁾. أمّا قواعد أصول النحو فهي التي تتناول أدلة النحو الإجمالية كحديثهم عن السماع الصحيح حجة في إثبات الحكم النحوي، وكإبطال السماع للقياس، وعند تعارض الاستصحاب مع دليل من السماع أو القياس فلا عبرة به. يقول بن لعلام عن القواعد النحوية: "فهذه القوانين التي استنبطها النحاة هي أصول عندهم يحمل عليها الكلام، أمّا علماء أصول النحو فإنّ أصول النحو عندهم هي أدلة النحو التي تفرعت منها فروعها"⁽⁹⁰⁾، ومنه ندرك أن قواعد أصول النحو مندمجة في مبادئ علم أصول النحو الذي يهتم بأدلة النحو الإجمالية. يقول سليمان ياقوت: "يقصد بأصول النحو تلك الأسس والأركان التي قام عليها النحو العربي والتي بموجبها استطاع النحاة أن يسيروا في نحوهم وفق ما سار العرب الذين يستشهد بكلامهم وهذه الأسس هي القياس بأركانه الأربعة ثم يجيء بعد ذلك السماع والإجماع واستصحاب الحال"⁽⁹¹⁾. لقد توصل النحاة إلى علم النحو وقواعده وأحكامه من خلال التفتيش في نصوص المدونة اللغوية العربية سماعاً أو تدويناً، أما المتخصصون بعلم أصول النحو فلم يكن في وسعهم إلا التنقيب عن أصول النحاة التي اعتمدوا عليها في تقعيد القواعد العربية وذلك من خلال كتب النحو ككتاب سيويوه ومقتضب المبرد وأصول ابن سراج ومعاني الفراء"⁽⁹²⁾. من خلال الأقوال السابقة تبين لنا الفرق بين علم النحو وعلم أصول النحو من حيث المسائل والموضوعات الخاصة بكل واحد منهما والغاية التي يصبون إليها ثم مصادر كل علم، بالإضافة إلى حدود التماس بينهما والافتصال. وعليه فلا بأس بالرجوع إلى أقوال النحاة المنظرين لأصول النحو والتي تبين الفرق بين النحو وأصوله، يقول ابن جني على سبيل المثال في سبب تأليفه لكتابه الخصائص وموضحاً لمنهجه النحوي: "...ليس غرضنا فيه الرفع، والنصب، والجزم، لأنّ هذا أمر قد فرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه. وإنّما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني وتقرير حال الأوضاع والمبادئ، وكيف سرت أحكامها في الأحناء والخواشي"⁽⁹³⁾. هذا القول يدل دلالة قاطعة أن ابن جني كان يهدف إلى وضع لبنة أصول للنحو كما فعل الفقهاء عندما

هيكلا الفقه بعلم الأصول. فقرر منذ البداية أنه لا يتناول مواضيع علم النحو لأنها قد استهلك من قبل التحاة الذين سبقوه، يرى الملمخ رأي ابن جني فيقول: "وسائل إنتاج القاعدة وتفسيرها منفكة عن القاعدة، فالفاعل مرفوع، وكل بحث يتجاوز القاعدة بالتعليل والتفسير يعد من التقعيد لا من القاعدة، ومن هذا التقعيد بحث شروط السماع وأبعاده وتأويله، أي أن التقعيد هو الجانب النظري في الموروث التحوي من السماع والقياس، وهو الذي ينتمي إلى نظرية النحو ومناهجه".⁽⁹⁴⁾ وهو ما تناوله ابن جني من مواضيع القياس والعلة والتعليل والتقدير والسماع والإجماع والاستحسان فكلاهما إنما تعد من أصول النحو لا علم النحو. ونص آخر ورد في الاقتراح للسيوطي حين بسط القول في شرح قيود تعريفه لأصول النحو، يقول عن الأدلة التفصيلية بأنها هي النحو، في مقابل الإجمالية بأنها علم أصول النحو "وقولي الإجمالية احتراز من البحث عن التفصيلية كالبحث عن دليل خاص بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وكجواز الإضمار قبل الذكر في باب الفاعل والمفعول، وكجواز مجيء الحال من المبتدأ وكجواز مجيء التمييز مؤكدا، ونحو ذلك فهي وظيفة علم النحو نفسه لا أصوله"⁽⁹⁵⁾ فهذا النص يدل على مواضيع علم النحو وهي من اختصاص التحاة لا علماء الأصول كموضوع الحال والتمييز والفاعل والمبتدأ وحروف الجز وغيرها. ثم بين المواضيع التي هي من اختصاص علماء الأصول كالبحث في الأدلة وحجة ورودها، يقول: "وقولي (من حيث هي أدلته) بيان لجهة البحث عنها، أي البحث عن القرآن بأنه حجة في النحو، لأنه أفصح كلام سواء أكان متواترا أم أحادا، وعن السنة كذلك بشرطها الآتي، وعن كلام من يوثق بعربيته كذلك، وعن إجماع أهل البلدين كذلك، أي إن كلا مما ذكر يجوز الاحتجاج دون غيره، وعن القياس وما يجوز من العلل فيه وما لا يجوز"⁽⁹⁶⁾. إنه يشير صراحة إلى أصول النحو من سماع وقياس وإجماع وشروط كل منها.

وختاما لهذا البحث نورد النتائج التالية:

- 1- فكرة وضع أصول للنحو على غرار أصول الفقه، إنما حصل بعد أن اكتملت نظرية النحو خلال القرون الهجرية الثلاثة الأولى، وخاصة مع الخليل وسيبويه في الكتاب.
- 2- تأثر ابن جني وابن الأنباري والسيوطي والشاوي بالفقهاء في وضع أصول النحو على هدى أصول الفقه وارد لكتهم بحق كان لهم فكرهم الخاص الذي خدموا به نظرية النحو باتفاق التحاة والباحثين.

- 3- أثبت عدد كبير من الباحثين أنّ التّحاة الأوائل في إجرائهم وتطبيقاتهم عند التّأصيل للتّحو العربي إنّما كانوا يعتمدون على أصول كالشماع والقياس والعلة، فقط ما تأخّر هو التّأليف.
- 4- يرى بعض الباحثين أنّ ابن جتّي أغفل الاستصحاب لأنّه حنفيّ المذهب وغالبية الأحناف لا تعمل بالاستصحاب وإن عملوا به ففي النفي فقط دون الإثبات، وابن الأنباري أغفل الاستحسان لأنّه شافعي المذهب وهذا لاحظوا تأثر التّحاة بالفقهاء.
- 5- التّأثير والتّأثير بين الفقهاء والتّحاة أمر وارد نظرا لاحتكاكهم ببعضهم في دور العبادة لمدرسة العلوم الإسلامية المختلفة واللغة العربية، ولأنّهم كانوا يغرفون من منهل واحد، وعلى شيوخ موسوعيين أجلاء.

تمهيش:

1. معجم الكليات للكفوي، مؤسسة الرسالة، بيروت ص 913، وينظر: الهاشمي السيد أحمد، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ص. 06
2. شرح كتاب الحدود، الإمام الفاكهي عبد الله بن أحمد، ط2، مكتبة وهبة مصر، 1993م، ص. 51
3. حاشية الحضري على شرح ابن عقيل على الألفية، الإمام داودي، مج1، ص 20، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
4. شرح الحدود النحوية، الفاكهي، ص 52/53
5. الخصائص، ابن جتّي أبو الفتح عثمان، تخ: محمد علي النجار، ط2، مج1، دار الهدى، بيروت، 1372هـ/1952م، ص. 34
6. شرح الحدود النحوية، مرجع سابق، ص. 44
7. التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، الأندلسي أبو حيان، ج1، دار القلم دمشق، 1418هـ/1997م، ص 13/14
8. المنصف، شرح لكتاب التصريف للمازني، ابن جتّي، تخ: إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين، ط1، ج1، إدارة إحياء التراث القديم، وزارة المعارف، مصر، 1373هـ/1954م، ص 180، وينظر: الخصائص، مج1 ص. 114
9. الأصول في النحو، ابن السراج محمد بن سهل، تخ: عبد المحسن الفتلي مؤسسة الرسالة، مج1، لبنان، 1988م، ص. 35
10. ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، الشاوي يحيى، تخ: عبد الرزاق السعدي، ط2؛ دار سعد الدين، 1431هـ/2010م، ص 15، (تمهيد).
11. أصول الفقه الإسلامي، د. وهبة الزحيلي، ج1، دار الفكر، ط1، 1406هـ/1986م، ص. 19

12. المقدمة، ابن خلدون عبد الرحمان، دار الفكر، بيروت، ط1، 1427هـ/2007م، ص 597-598
13. المقدمة ، مرجع سابق، ص 597-598
14. النحو العربي والعلوم الإسلامية، الحباس محمد، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1420هـ | 1999م، ص 81
15. النحو و العلوم الإسلامية (مرجع سابق)، ص 81
16. حاشية على شرح ابن عقيل على الألفية، الخضري، مج1، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ص 10
17. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الطنطاوي محمد، ط2؛ دار المعارف، القاهرة- مصر، 1995م، ص 09
18. العقد الفريد، الأندلسي أحمد بن محمد عبد ربه، تح: د. مفيد محمد قبيحة، ط1؛ ج2، دار الكتب العلمية، 1404هـ / 1983م، ص 308-309
19. العقد الفريد، نفس المرجع، ص 308
20. النحو الوافي، عباس حسن، ط3، دار المعارف، مصر، 1974، ص 2، المقدمة.
21. المزهري في علوم اللغة، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، ج1، دار الفكر، بيروت، (دون تاريخ)، ص 322-323
22. المزهري في علم اللغة، نفس المرجع، ص 329
23. شرح المفصل، ابن يعيش موفق الدين بن علي، ج1، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ص 72
24. شرح ألفية ابن مالك، ابن الناطم، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ص 33
25. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الأنصاري جمال الدين ابن هشام، تح: محي الدين عبد الحميد، ط6، ج1، دار الفكر، 1394هـ | 1974 م، ص 39.
26. الخصائص، ج1، مرجع سابق، ص 35
27. بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الحاج صالح عبد الرحمان، ج1، مؤلف للنشر، الجزائر، 2007، ص 17
28. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري أبو البركات كمال الدين عبد الرحمان بن محمد، تح: إبراهيم السامرائي، ط3؛ مكتبة المنار، الزرقاء الأردن، 1985، ص 17 وما بعدها.
29. إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، ط1، ج1؛ دار الفكر العربي، مصر، ص 86. وينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، ص 18-19.

- وينظر: طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي أبوبكر محمد بن الحسن الأندلسي، تخ: محمد أبو الفضل إبراهيم؛ دار المعارف، مصر، 1973م/1392 هـ، ص 21.
30. الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، عبد العال مكرم سالم، ط2، مؤسسة الرسالة؛ 1993م، ص 15./12
31. المرجع نفسه، ص 15.
32. الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي (مرجع سابق)، ص 15./13
33. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، المخزومي محمد مهدي، ط3، دار الرائد العربي، بيروت، 1986، ص 33.
34. العقد الفريد، مرجع سابق، ص 307.
35. سيبويه إمام التّحاة، علي النجدي ناصف، عالم الكتب، ط2، المطبعة العثمانية، القاهرة، مصر، 1399هـ/1979م، ص 07.
36. سيبويه إمام التّحاة، مرجع سابق، ص 08.
37. أصول النحو العربي، د.أحمد محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000م، ص 29.
38. الحلقة المفقودة، ص 25، نزهة الألباء في طبقة الأدباء، ص 20. (مرجع سابق)
39. طبقات فحول الشعراء، الجمحي بن سلام، تخ: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ص 14.
40. اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ص 19-20.
41. اللغة و النحو، (مرجع سابق)، ص 20 وما بعدها.
42. العلة والتعليل بين النحاة والفقهاء، بن حجر محمد، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب البلدية، 2004/2005، ص 15-16.
43. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، (م س)، ص 36 وما بعدها.
44. لسان العرب دار الأبحاث، ابن منظور، ط 1، ج 1، 2008، ص 141_142.
45. التعريفات، الجرجاني الشريف علي بن محمد، طبعة جديدة، مكتبة لبنان، لبنان، 1985، ص .
46. المحصول في علم أصول الفقه، الرازي فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، ج 1، مؤسسة الرسالة، لبنان، ص 78.
47. أصول الفقه الإسلامي (م س) ص 16، و ينظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول، الشوكاني محمد بن علي، دار الفضيلة، الرياض، ط 1، 2000م، ج 1، ص 57.

48. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عيد محمد، ط5، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1427هـ/2006م، مقدمة الكتاب، ص5.
49. ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ياقوت أحمد سلمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص156/157.
50. الأصول، حسان تمام، (دراسة إبستمولوجية)، عالم الكتب، القاهرة، 1425هـ/2004م، ص11.
51. أصول النحو العربي (م س)، ص05.
52. مقدمة عبد الرزاق الشعدي على ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، (م س)، ص19.
53. علم العربية، الحاج صالح، ج1، ص199، هامش 115 نقلا عن محمد بن حجر، العلة والتعليل بين التحة والفقهاء، ص25.
54. الخصائص، ج1، (م س)، ص2.
55. الأصول في النحو لابن السراج، ج1، (م س)، ص36.
56. الأصول، تمام حسان، (م س)، ص134.
57. ابن يعيش النحوي، نيهان عبد الإله، منشورات اتحاد كتاب العرب، مطبعة اتحاد كتاب العرب، دمشق، 1997، ص301.
58. طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، (م س)، ص40 وما بعدها.
59. الخصائص، ابن جني، ج1، (م س)، ص2.
60. الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي جلال الدين، تح: حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، ط2؛ 1422هـ/، ص68.
61. ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه، مخلوف بن لعلام، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص119.
62. التعليل التحوي في الدرس اللغوي، الكندي خالد بن سليمان، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2007م/1427هـ، ص50.
63. ارتقاء السيادة، مقدمة الكتاب، (م س) ص22.
64. الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، (رسالتان)، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية؛ دمشق، سوريا، 1377 هـ - 1957م، المقدمة ص19.
65. ابن يعيش النحوي، (م س)، ص302.
66. مصطلحات علم أصول النحو، النواجي أشرف ماهر، دار غريب، القاهرة، 2001، ص09.

67. فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح، الفاسي أبو عبد الله محمد بن الطيّب، تخ: محمد يوسف فجال، ط2، دار البحوث و الدراسات، دبي، الإمارات العربية ، 1423هـ، 2002، ص، وينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، (م س)، ص. 89
68. الإعراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة (م س)، ص. 80
69. المرجع نفسه ، ص. 45
70. الاقتراح في أصول النحو، (م س)، ص. 72
71. الاقتراح في أصول النحو (م س)، ص. 72
72. الأصول، تمام حسان، ص. 107
73. الإعراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة، ص 80. وينظر: ارتقاء السيادة، ص 66.
74. الإعراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة، (م س) ص 810
75. النحو والعلوم الإسلامية، محمد الحباس، (م س)، ص. 22
76. أصول التفكير التحوي، د. أبو المكارم علي، ط1، دار غريب للطباعة، القاهرة مصر، 2007م، ص 17-19
77. المرجع نفسه، ص. 18
78. النحو والعلوم الإسلامية، (م س) ص. 22
79. التعليل التحوي في الدرس اللغوي، (م س)، ص. 103
80. المرجع نفسه، ص. 103
81. نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، د. عبد الحميد السيد، بحث في مجلة جامعة دمشق، مج 18، ع (4+3)، 2002م ص 46، وينظر: مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، ط1، دار الأمل للطباعة، تيزي وزو، 2012م، ص. 09
82. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، مرجع سابق، ص 13/14
83. أصول النحو العربي لمحمد سليمان ياقوت، (م س)، ص 89_90
84. مبادئ في أصول النحو (م س) ص 9-10
85. الاقتراح في أصول النحو (م س)، ص. 72
86. ارتقاء السيادة، تمهيد، (م س) ص. 15
87. أصول النحو العربي (م س) ص. 90
88. ارتقاء السيادة، تمهيد (م س) ص. 19
89. نظرية الأصل والفرع، حسن خميس الملخ، ط1، دار الشروق عمان الأردن ، 2001م، ص. 46

90. مبادئ في أصول النحو (م س) ص 128، وينظر لمع الأدلة ص. 80
91. دراسات نحوية في خصائص ابن جني، د. سليمان ياقوت، ط 1، مطابع دار الناشر الجامعي، مصر، 1980، ص. 65
92. مبادئ في أصول النحو (م س)، ص. 12
93. ابن جني، الخصائص، ج 1، ص. 32
94. التفكير العلمي في النحو العربي، (الاستقراء، التحليل، التفسير)، خميس الملمخ، ط 1، دار الشروق، الأردن، 2000م، ص. 40
95. الاقتراح في أصول النحو للسيوطي، (م س)، ص. 73
96. المرجع نفسه، (ن ص).